

Distr.: Limited
10 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البندان ٤٨ و ١١٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة
والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠٢/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ١٨٤/٦٤ المؤرخ
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى مقررها ٥٥٥/٦٤ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠،

تقرر إحالة مشروع الوثيقة الختامية المرفقة بهذا القرار إلى الاجتماع العام الرفيع
المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي سيعقد في الفترة من ٢٠ إلى
٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، للنظر فيه.



المرفق

الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نرحب بالتقدم المحرز منذ اجتماعنا الأخير هنا في عام ٢٠٠٥، مع الإعراب عن قلق بالغ لأنه جاء أقل بكثير مما هو مطلوب. وإذ نذكر بالأهداف الإنمائية والالتزامات المنبثقة عن إعلان الألفية^(١) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)، نؤكد من جديد عزمنا على العمل معا من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

٢ - ونكرر تأكيد أننا نستمر في الاسترشاد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئه.

٣ - كما نكرر تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والالتزام عموماً بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية.

٤ - ونشدّد على الأهمية المستمرة لنتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، والالتزامات الواردة فيها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي أذكت الوعي وتواصل إنتاج مكاسب حقيقية وهامة في مجال التنمية. ولقد أدت هذه النتائج والالتزامات جنباً إلى جنب دوراً حيوياً في تشكيل رؤية واسعة بشأن التنمية، وتشكل إطاراً شاملاً للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ونؤكد بشدة من جديد تصميمنا على كفالة تنفيذ تلك النتائج والالتزامات في الوقت المناسب وبصورة كاملة.

٥ - ونسلم بأنه يجري إحراز تقدم، بما في ذلك على صعيد القضاء على الفقر، رغم النكسات، بما فيها تلك الناتجة عن الأزمة المالية والاقتصادية. ونعترف في هذا السياق بأمثلة التقدم الذي تحرزه البلدان في جميع مناطق العالم من خلال التعاون، والشراكات، والعمل، والتضامن، وهي تشكل مصدر إلهام عميق. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ من أن عدد الذين يعيشون في الفقر المدقع والجوع يفوق البليون نسمة، وأن أوجه عدم المساواة ما بين البلدان وبداخلها لا تزال تشكل تحدياً كبيراً. ونشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء المعدلات العالمية

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

المروعة من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال. ونعتقد أن القضاء على الفقر والجوع، فضلا عن مكافحة أوجه عدم المساواة على جميع المستويات، أمر ضروري لخلق مستقبل أكثر ازدهارا واستدامة للجميع.

٦ - ونكرر تأكيد قلقنا العميق إزاء الأزمات المتعددة والمتشابكة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية، وتقلب أسعار الطاقة والأغذية، والمخاوف الدائرة بشأن الأمن الغذائي، فضلا عن التحديات المتزايدة الناتجة عن تغير المناخ ونقص التنوع البيولوجي، التي زادت من أوجه الضعف وعدم المساواة وأثرت سلبا على مكاسب التنمية، ولا سيما في البلدان النامية. ولكنها لن تثني عن جهودنا الرامية إلى جعل الأهداف الإنمائية للألفية حقيقة واقعة بالنسبة للجميع.

٧ - وإننا مصممون على السير قدما بشكل جماعي، في السنوات المقبلة، وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بوصفها حجز الزاوية لتعاوننا. وقد أعيد تأكيد هذه الشراكة العالمية في إعلان الألفية^(١)، وتوافق آراء مونتييري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "خطة جوهانسبرج للتنفيذ"^(٣)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(٤).

٨ - وإننا ملتزمون ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات المحددة في هذا الإعلان دعما للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر تأخرا عن الركب والأهداف الأكثر بعدا عن المسار، وبالتالي تحسين حياة الناس الأكثر فقرا.

٩ - ونحن على اقتناع بأنه في الإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في أفقر البلدان، عبر الالتزام المتجدد، والتنفيذ الفعال، والعمل الجماعي المكثف من قبل جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الهامة الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي، باستخدام استراتيجيات التنمية الوطنية والسياسات المناسبة، والطرائق التي أثبتت فعاليتها، علاوة على

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، بالمكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) انظر القرار ٢٣٩/٦٣.

المؤسسات المعززة على جميع المستويات، وزيادة تعبئة الموارد من أجل التنمية، وزيادة فعالية التعاون الإنمائي وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

١٠ - ونؤكد مجدداً أنه لا غنى عن الملكية الوطنية والقيادة الوطنية في عملية التنمية. فلا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ونكرر تأكيد أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن للسياسات الوطنية والموارد المحلية واستراتيجيات التنمية المحلية دوراً لا يستهان به. وفي الوقت نفسه، باتت الآن الاقتصادات الوطنية متداخلة مع النظام الاقتصادي العالمي، ولذا فإن اغتنام فرص التجارة والاستثمار بصورة فعالة يمكن أن يساعد البلدان على مكافحة الفقر. وتحتاج جهود التنمية المبذولة على المستوى الوطني إلى بيئة وطنية ودولية داعمة تكمل الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية.

١١ - وإننا نقر بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والعاقل، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع.

١٢ - وإننا نسلم بأن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتمتع المرأة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، أمور أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بما في ذلك تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد مجدداً الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين^(٦). فتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدف رئيسي من أهداف التنمية ووسيلة هامة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية على السواء. وإننا نرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لبدئ الهيئة لعملها.

١٣ - وإننا نقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي ركائز منظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن والرفاه الجماعيين. ونسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز بعضها بعضاً. ونؤكد مجدداً أن قيمنا الأساسية المشتركة، بما في ذلك الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح واحترام جميع حقوق الإنسان، واحترام الطبيعة، والمسؤولية المشتركة، ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة تؤدي، استناداً إلى عضويتها العالمية، وشرعيتها، وولايتها الفريدة، دوراً حيويًا في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وفي دعم تسريع

(٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد من جديد الحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة قوية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة العالمية المتغيرة.

١٥ - وإننا ندرك أن جميع الأهداف الإنمائية للألفية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. ولذا فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تحقيق هذه الأهداف باتباع نهج كلي وشامل.

١٦ - وإننا نقر بالتنوع في العالم، ونعترف بأن جميع الثقافات والحضارات تساهم في إثراء البشرية. ونؤكد أهمية الثقافة من أجل التنمية، ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - وإننا ندعو المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والجمعيات والمؤسسات الطوعية، والقطاع الخاص، والجهات المعنية الهامة الأخرى على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، إلى تعزيز دورها في جهود التنمية الوطنية فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ونلتزم بوصفنا حكومات وطنية بإشراك تلك الجهات المعنية.

١٨ - وإننا نعترف بدور البرلمانات الوطنية في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

قصة متفاوتة النتائج: نجاحات، وتقدم متباين، وتحديات وفرص

١٩ - إننا نقر بأن البلدان النامية قد بذلت جهوداً كبيرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحققت نجاحات كبيرة في تحقيق بعض غايات الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تحققت نجاحات في مجال مكافحة الفقر المدقع، وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وصحة الأطفال، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتوسيع نطاق الحصول على المياه النظيفة، وتحسين منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتوسيع نطاق الوصول إلى سبل الوقاية والعلاج والرعاية فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الملاريا والسل والأمراض المدارية المهملة.

٢٠ - وإننا نعترف بلزوم عمل أكثر من ذلك بكثير من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن التقدم كان متبايناً فيما بين المناطق وفيما بين البلدان وداخلها. فقد ارتفع معدل الجوع وسوء التغذية مرة أخرى من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩، وقلب جزئياً المكاسب السابقة. وكان التقدم بطيئاً فيما يخص الوصول إلى العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحقيق الاستدامة البيئية، وتوفير خدمات الصرف الصحي الأساسية، ولا يزال عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة

البشرية يتجاوز عدد الأشخاص الذين يبدأون في تلقي العلاج. ونعرب، على وجه الخصوص، عن بالغ القلق إزاء بطء التقدم المحرز في الحد من الوفيات النفاسية، وفي تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية. ويتسم التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى بالهشاشة، ويجب مواصلته لتجنب انقلاب الوضع.

٢١ - وإننا نؤكد الدور المركزي للشراكة العالمية من أجل التنمية، وأهمية الهدف ٨ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونسلم بأن العديد من الأهداف لن يتحقق على الأرجح بحلول عام ٢٠١٥ في كثير من البلدان النامية، ما لم يتوفر دعم دولي كبير.

٢٢ - وإننا نشعر بقلق بالغ من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية، وهي الأسوأ منذ الكساد الكبير. فقد قلبت مكاسب التنمية في العديد من البلدان النامية، وتهدد جددا بتقويض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٣ - وإننا نخطط علما بالدروس المستفادة والسياسات والنهج الناجحة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقها، ونسلم بأنه من الممكن تكرارها وتعزيزها لتسريع التقدم من خلال زيادة الالتزام السياسي، بما في ذلك عن طريق:

- (أ) تعزيز الملكية الوطنية والقيادة الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية؛
- (ب) اعتماد سياسات اقتصادية كلية تقدمية تعزز التنمية المستدامة، وتؤدي إلى نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل يزيد من فرص العمالة المنتجة ويعزز التنمية الزراعية والصناعية؛
- (ج) تعزيز الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي التي تعزز الدعم لصغار المزارعين وتساهم في القضاء على الفقر؛
- (د) اعتماد سياسات وتدابير موجهة لما فيه فائدة الفقراء، ومعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛
- (هـ) دعم استراتيجيات مبنية على المشاركة بقيادة المجتمع المحلي تتسق مع أولويات واستراتيجيات التنمية الوطنية؛
- (و) تعزيز استفادة الجميع من الوصول إلى الخدمات العامة والاجتماعية وتوفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية؛
- (ز) تحسين القدرة على تقديم خدمات ذات نوعية جيدة على نحو منصف؛

- (ح) تنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية، بما في ذلك برامج للتحويلات النقدية المشروطة، والاستثمار في الخدمات الأساسية المتعلقة بالصحة، والتعليم، والمياه، والمرافق الصحية؛
- (ط) ضمان المشاركة الكاملة لجميع شرائح المجتمع في عمليات صنع القرار، بما في ذلك الفقراء والمحرومون؛
- (ي) احترام وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية؛
- (ك) بذل المزيد من الجهود للحد من أوجه عدم المساواة، والقضاء على التهميش والتمييز الاجتماعيين؛
- (ل) زيادة الفرص للنساء والفتيات، والنهوض بتمكين المرأة من النواحي الاقتصادية والقانونية والسياسية؛
- (م) الاستثمار في صحة النساء والأطفال للحد بشكل كبير من عدد من النساء والأطفال الذين يموتون لأسباب يمكن الوقاية منها؛
- (ن) العمل على التوصل إلى نظم حكم تتسم بالشفافية والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (س) العمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي في البلدان المانحة والبلدان النامية على حد سواء، مع التركيز على موارد مالية كافية ويمكن توقعها، وكذلك على تحسين نوعيتها وأهدافها؛
- (ع) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الذي يكمل التعاون بين الشمال والجنوب؛
- (ف) تعزيز إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص؛
- (ص) توسيع سبل حصول الفقراء، ولا سيما النساء، على الخدمات المالية بوسائل منها خطط وبرامج ومبادرات للتمويل الصغير تحظى بتمويل كاف بدعم من شركاء التنمية؛
- (ق) تعزيز القدرات الإحصائية لإنتاج بيانات مفصلة موثوقة تتيح تقييم وصياغة البرامج والسياسات على نحو أفضل.
- ٢٤ - وإننا نسلم بأن توسيع نطاق هذه السياسات والنهج الناجحة المشار إليها بإيجاز أعلاه سيحتاج إلى الاستكمال عن طريق تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، كما هو مبين في برنامج العمل الوارد أدناه.

٢٥ - ونخطط علما بالمناقشة الرسمية الأولى التي نظمها رئيس الجمعية العامة التي عرضت خلالها الدول الأعضاء وجهات نظر مختلفة بشأن مفهوم الأمن البشري، فضلا عن الجهود المبذولة حاليا لتحديد مفهوم الأمن البشري، ونعترف بالحاجة إلى مواصلة المناقشة والتوصل إلى اتفاق على تعريف الأمن البشري في الجمعية العامة.

٢٦ - وإننا نسلم بأن تغير المناخ يشكل مخاطر وتحديات بالغة لجميع البلدان ولا سيما البلدان النامية. ونلتزم بالتصدي لتغير المناخ وفقا لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٧)، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وفقا لقدرات كل جهة. ونحافظ على الاتفاقية الإطارية بوصفها المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لمواجهة تغير المناخ. وسيكون التصدي لتغير المناخ أمرا ذا أهمية رئيسية للحفاظ على التقدم المحرز وتعزيزه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧ - وإننا نسلم بوجوب تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وعلى العدد الكبير والمتزايد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وتظل الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأوجه عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء وبين سكان المناطق الريفية والحضرية، في جملة أمور، مستمرة وكبيرة وتحتاج إلى معالجة.

٢٨ - ونحن ندرك أيضا أن السياسات والإجراءات يجب أن تركز على الفقراء وعلى أولئك الذين يعيشون في أشد حالات الضعف، بمن فيهم الأشخاص المعوقون، لكي يستفيدوا من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، تقتضي الحاجة على وجه خاص تحقيق قدر أكبر من الإنصاف في الحصول على الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.

٢٩ - وإننا نسلم بالحاجة الملحة إلى توجيه الانتباه إلى البلدان النامية العديدة ذات الاحتياجات الخاصة، وإلى التحديات الفريدة التي تواجهها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - وإننا ندرك أن أقل البلدان نموا تواجه قيودا كبيرة وعوائق هيكلية في جهودها الإنمائية. ونعرب عن بالغ القلق من تأخر أقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك السياق، ندعو إلى مواصلة تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للقرن ٢٠٠١-٢٠١٠^(٨)، ونتطلع إلى مؤتمر

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٨٢.

(٨) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في اسطنبول في عام ٢٠١١، والذي من شأنه أن ينعش بقدر أكبر الشراكة الدولية لتلبية الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان.

٣١ - وإننا نكرر اعترافنا بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات التي تواجهها بسبب عدم إطلال إقليمها على البحر، والتي تتفاقم بفعل بعدها عن الأسواق العالمية، كما نعرب عن القلق من بقاء النمو الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية ورفاهها الاجتماعي ضعيفين جدا إزاء الصدمات الخارجية. ونشدّد على ضرورة التغلب على مواطن الضعف هذه، وبناء القدرة على التكيف. وإننا ندعو إلى تنفيذ برنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٩) على نحو كامل وفي الوقت المناسب وبشكل فعال، على النحو الوارد في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة ٦٣ للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الماتي^(١٠).

٣٢ - وإننا ندرك مواطن الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونؤكد من جديد التزامنا باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن الضعف هذه، من خلال التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١١). وندرك أيضاً أن الآثار الضارة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر تشكل مصدر خطر كبير للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونلاحظ التقدم المتفاوت الذي تحرزه الدول الجزرية الصغيرة النامية على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونعرب عن القلق من التأخر في إحراز تقدم في بعض المجالات. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستعراض الخمسي الرفيع المستوى لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، لتقييم التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - ونسلم بأنه ينبغي الاهتمام على نحو أفضل بأفريقيا، ولا سيما بالبلدان الأكثر تأخراً على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد أحرز تقدم في بعض

(٩) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(١٠) انظر القرار ٢/٦٣.

(١١) انظر تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

البلدان الأفريقية، لكن الوضع في مناطق أخرى لا يزال مصدر قلق بالغ لأسباب ليس أقلها أن القارة كانت واحدة من القارات الأكثر تضرراً من الأزمة المالية والاقتصادية. ونلاحظ أن المساعدات لأفريقيا قد ازدادت في السنوات الأخيرة؛ إلا أنها لا تزال أقل من الالتزامات المعلنة. ولذا فإننا ندعو بقوة إلى الوفاء بتلك الالتزامات.

٣٤ - وإننا ندرك أيضاً التحديات الإنمائية المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. فهذه البلدان تواجه تحديات فريدة من نوعها في جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها في مجال التنمية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونعيد أيضاً تأكيد أن جهودها في هذا الصدد ينبغي أن تستند إلى خطط التنمية الوطنية التي تدمج فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تلقى الدعم المناسب من المجتمع الدولي عبر أشكال مختلفة، مع مراعاة الاحتياجات والقدرة على تعبئة الموارد المحلية لهذه البلدان.

٣٥ - وإننا نعترف بأن الحد من مخاطر الكوارث وزيادة المرونة في مواجهة جميع أنواع الأخطار الطبيعية، بما في ذلك المخاطر الجيولوجية والجوية الهيدرولوجية، في البلدان النامية، على نحو يتسق مع إطار عمل هيوغو ٢٠١٠-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(١٢) يمكن أن يكون له تأثير مضاعف وأن يسرّع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا فإن الحد من مواطن الضعف إزاء هذه المخاطر يشكل مسألة ذات أولوية عالية بالنسبة للبلدان النامية. وإننا ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تصارع الكوارث الطبيعية، وبعضها ذات كثافة متزايدة، بما في ذلك تلك الناتجة عن آثار تغير المناخ، مما يعرقل التقدم نحو التنمية المستدامة.

الطريق إلى الأمام: برنامج عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥

٣٦ - إننا نعقد العزم على تشجيع وتعزيز الملكية الوطنية والقيادة الوطنية في مجال التنمية بوصفهما عاملاً محددًا رئيسيًا للتقدم على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع اضطلاع كل بلد بالمسؤولية الرئيسية عن تنميته. ونشجع جميع البلدان على الاستمرار في تصميم وتنفيذ ورصد استراتيجيات التنمية بشكل يتناسب مع أوضاعها الخاصة، بوسائل منها إجراء مشاورات واسعة النطاق ومشاركة جميع الجهات المعنية الهامة، بما يتناسب مع كل سياق وطني. وندعو منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى الفاعلة في مجال التنمية إلى دعم تصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجيات، بناء على طلب الدول الأعضاء.

(١٢) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢.

٣٧ - وإننا نسلم بأن الترابط المتزايد بين الاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، وظهور نظم مستندة إلى قواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية، يعنينا أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي النطاق المتاح للسياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، بات محكوماً في أحيان كثيرة بالضوابط والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية. ويترك لكل حكومة أن تقيّم مسألة المقايضة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود الناجمة عن فقدان الحيز السياسي.

٣٨ - ونؤكد مجدداً توافق آراء مونتيري^(٣) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٤)، بصورة إجمالية، وبالنهج التريه والشامل الذي يتبعانه، ونسلم بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لجميع تلك الموارد أمران محوريان للشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - وندعو إلى الوفاء السريع بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو بالفعل في سياق توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وستُستخدم سيولة قصيرة الأجل، وتمويل ومنح إنمائية طويلة الأجل، وفقاً لهذه الالتزامات، لمساعدة البلدان النامية على الاستجابة على نحو ملائم لأولوياتها الإنمائية. وأحد التحديات الهامة التي تواجهها، في سعينا المشترك إلى تحقيق النمو والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، يكمن في كفاءة تهيئة الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة الموارد المحلية، العامة والخاصة على السواء، والإبقاء على مستويات كافية للاستثمار المنتج، وزيادة القدرات البشرية. وتُعد تدفقات رأس المال الدولي الخاص، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب الاستقرار المالي الدولي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية.

٤٠ - ونشدّد على الحاجة إلى إصلاح وتحديث المؤسسات المالية الدولية بقدر أكبر لزيادة تمكينها من الاستجابة لحالات الطوارئ المالية والاقتصادية والحيلولة دون حدوثها، وتعزيز التنمية بصورة فعالة، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل. ونعيد تأكيد أهمية تعزيز صوت الدول النامية وتمثيلها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونلاحظ الإصلاحات التي اضطلع بها البنك الدولي والتقدم الذي أحرزه صندوق النقد الدولي في ذلك الاتجاه.

٤١ - وندعو إلى بذل مزيد من الجهود على جميع الصُّعد لتعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية. ونؤكد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب سياسات متكاملة يدعم أحدها الآخر عبر طائفة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأغراض التنمية

المستدامة. ونهيب بجميع البلدان أن تضع وتنفذ سياسات تتوافق مع الأهداف بتحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

٤٢ - ونكرر تأكيد أهمية الدور الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية، ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونشدّد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة أُنخذت بالفعل والتي تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، اعترافاً بحق البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في منظمة التجارة العالمية. وسيوفر الاختتام المبكر والناجح لجولة الدوحة بنتائج طموحة ومتوازنة وشاملة وموجهة نحو التنمية زخماً تشتد حاجة التجارة الدولية إليه، ويسهم في النمو الاقتصادي والتنمية.

٤٣ - ونؤكد أن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل ضروري للتعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذا تعزيز التنمية المستدامة، وإنما ليس كافياً لذلك: فينبغي للنمو أن يمكّن الجميع، لا سيما الفقراء، من المشاركة في الفرص الاقتصادية والاستفادة منها، وينبغي أن يؤدي إلى خلق فرص للعمل والدخل، وأن يُستكمل بسياسات اجتماعية فعالة.

٤٤ - ونلتزم بمضاعفة جهودنا لتخفيض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وتحسين صحة النساء والأطفال، بإجراءات من بينها تعزيز النظم الصحية الوطنية، والجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحسين التغذية، وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، بالاستفادة من الشراكات العالمية المعززة. ونؤكد أن التعجيل بإحراز التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة أمرٌ ضروريٌّ لإحراز تقدم أيضاً على صعيد الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

٤٥ - ونكرر تأكيد التزامنا بكفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥.

٤٦ - ونؤكد أهمية معالجة قضايا الطاقة، بما في ذلك الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وكفاءة الطاقة، واستدامة مصادر الطاقة واستخدامها، وذلك كجزء من الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة.

٤٧ - ونسلم بأهمية تطوير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتنمية مستدامة، لا سيما في البلدان النامية، واضعين في الاعتبار الحاجة إلى تعزيز فرص العمل والدخل للجميع، مع التركيز بصفة خاصة على الفقراء.

٤٨ - ونؤكد على ضرورة إيجاد فرص للعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، ونعقد العزم كذلك على تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل باعتباره إطاراً عاماً يمكن لكل بلد أن يصوغ خلاله مجموعات من السياسات التي تخص حالته وأولوياته الوطنية، بهدف تعزيز التعافي بطريقة تتميز بوفرة فرص العمل وتشجيع النمو المستدام. وندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الإدماج والتكامل الاجتماعي، وإدراج هذه التدابير في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٤٩ - ونعقد العزم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة وفقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات والقيود، وتعزيز الدعم المقدم للمناطق والبلدان التي تكافح من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتلبية احتياجاتها الخاصة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، وأفريقيا، والشعوب التي تعيش في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة، وفي مناطق متضررة من الإرهاب. ونسلم، علاوة على ذلك، بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة وفقاً للقانون الدولي لإزالة العقبات أمام الأعمال الكامل لحقوق الشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الأجنبي بغية تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - ونعترف بوجود تحديات إنمائية معينة فيما يتعلق ببناء السلام والإنعاش المبكر في البلدان المتضررة من النزاعات، وتأثير هذه التحديات على جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونطلب إلى البلدان المانحة أن توفر مساعدات إنمائية على نحو كاف وفي حينه ويمكن التنبؤ به لدعم هذه الجهود، التي يجري تكييفها لتلائم الاحتياجات والأوضاع الخاصة بكل بلد، بناءً على طلب البلد المستفيد. وقد عقدنا العزم على تعزيز الشراكات الدولية لتلبية هذه الاحتياجات، وتحقيق التقدم، وتمكين الدعم الدولي المحسن.

٥١ - ونرى أن تعزيز استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية، ووضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكنه أن يسهم مساهمة ذات شأن في تعزيز المكاسب الإنمائية وتحقيق المزيد منها. وتُعد نظم الحماية الاجتماعية التي تتصدى لعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي وتحد منه ضرورة لحماية المكاسب المحرزة في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - ونؤكد أن مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي هي إحدى الأولويات، وأن الفساد عائق خطير أمام تعبئة الموارد وتوزيعها على نحو فعال، وبحول الموارد عن الأنشطة التي لا بد منها للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية المستدامة. وقد عقدنا العزم على اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بكافة أشكاله، الأمر الذي يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، ونحث جميع الدول التي

لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(١٣) أو لم تنضم إليها بعد، على أن تنظر في القيام بذلك وأن تبدأ في تنفيذها.

٥٣ - ونذكر أن احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان هو جزء لا يتجزأ من العمل الفعال من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٤ - ونعترف بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالمرأة تعتبر من عوامل التنمية. وندعو إلى اتخاذ إجراءات لكفالة وصول النساء والفتيات على قدم المساواة إلى التعليم، والخدمات الأساسية، والرعاية الصحية الأولية، والفرص الاقتصادية، وصنع القرار على جميع المستويات. ونؤكد أن للاستثمار في تشغيل النساء والفتيات أثراً مضاعفاً على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد. ونسلم بضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية.

٥٥ - ونعيد تأكيد أنه ينبغي للدول، وفقاً لأحكام القانون الدولي، أن تتخذ خطوات إيجابية متضافرة لضمان احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، على أساس من المساواة وعدم التمييز، وأن تسلم بقيمة وتنوع هوياتها وثقافتها ونظمها الاجتماعية المتميزة.

٥٦ - وعقدنا العزم على العمل مع جميع أصحاب المصلحة وعلى تعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤدي القطاع الخاص دوراً حيوياً في عملية التنمية في بلدان كثيرة، بطرق من بينها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وفي خلق فرص للعمل والاستثمار، وتطوير تكنولوجيات جديدة وتمكين النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل. ونطلب إلى القطاع الخاص أن يواصل المساهمة في القضاء على الفقر، بطرق من بينها تكييف نماذج أعماله لتلائم احتياجات الفقراء وإمكاناتهم. ويكتسي الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة، فضلاً عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أهمية فيما يتعلق بتوسيع نطاق المبادرات المتخذة. وفي هذا الصدد، نشير إلى العمل المنجز في إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي التزمت فيه الشركات بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل لدعم الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - ونشدّد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بطرق من بينها مصارف ومبادرات التنمية الإقليمية ودون

(١٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، رقم ٤٢١٤٦.

الإقليمية. ونؤكد أيضاً أهمية تعزيز المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتوفير الدعم الفعال للاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية.

٥٨ - ونعيد تأكيد أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية، والوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة، وفقاً لولاية كل منها، تؤدي دوراً هاماً في النهوض بالتنمية وفي حماية مكاسب التنمية وفقاً للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسنواصل اتخاذ خطوات للاضطلاع بأنشطة تتسم بالقوة وحسن التنسيق والاتساق والفعالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية. ونشدّد على مبدأ الملكية الوطنية والقيادة الوطنية، ونقدم مبادرة بعض البلدان لاستخدام وثائق البرامج القطرية المشتركة، على أساس طوعي، ونشدّد على دعم جميع البلدان التي ترغب في مواصلة استخدام الأطر والعمليات القائمة للبرمجة على المستوى القطري.

٥٩ - ونؤكد ضرورة أن يكون تمويل الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كافياً كماً ونوعاً وأن يكون التمويل أكثر فعالية وكفاءة ويمكن التنبؤ به بشكل أفضل. ونؤكد من جديد، في هذا السياق، أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج، وتعزيز الاتساق بين التقارير المعدة على أساس النتائج عن أعمال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

٦٠ - ولقد عقدنا العزم على تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الدعم المالي بشكل كاف ويمكن التنبؤ به والدعم التقني العالي الجودة، وكذا تشجيع تطوير ونشر تكنولوجيات مناسبة ومستدامة وذات أسعار معقولة، ونقل التكنولوجيات ذات الأهمية الحاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفق شروط متفق عليها.

٦١ - ونرى أن الآليات المبتكرة للتمويل يمكن أن تسهم إسهاماً إيجابياً في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي. وينبغي أن يكمل هذا التمويل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلاً عنها. ومع إقرارنا بالتقدم الكبير المحرز في المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، فإننا ندعو إلى رفع مستوى المبادرات الحالية، عند الاقتضاء.

٦٢ - ونرحب بالجهود الجارية لتعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونشدّد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بل مكمل له. وندعو إلى التنفيذ الفعال لوثيقة نيروبي الختامية

الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١٤) الذي عُقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٦٣ - ونعترف بإسهام الجهود الإقليمية في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونرحب، في هذا الصدد، بعقد مؤتمر القمة الخامسة عشر للاتحاد الأفريقي في كمبالا، في الفترة، من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن موضوع "صحة الأم والرضيع والطفل والتنمية في أفريقيا"، التي أعطت إشارة الانطلاق للاتحاد الأفريقي لشن "حملة من أجل التسريع في خفض معدلات الوفيات النفاسية في أفريقيا"؛ وبحملة "أفريقيا تهتم بالمرأة: لا ينبغي أن تموت أي امرأة وهي تعطي الحياة"؛ وبالاجتماع الوزاري الخاص لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ: الفترة المتبقية على عام ٢٠١٥؛ المعقود في جاكارتا، في ٣ و ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ وبتقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التقدم الذي أحرزته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتقارير الماثلة التي أعدها لجان إقليمية أخرى؛ والتي أسهمت جميعها بشكل إيجابي في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود أثناء دورتها الخامسة والستين وكذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٦٤ - ونرحب بالجهود المتزايدة المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي، ونسلم بأن منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب المبادرات الحديثة العهد مثل المنتدى الرفيع المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرتا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨^(١٥)، قدّمت إسهامات مهمة في جهود البلدان التي التزمت بها، بما في ذلك عن طريق إقرار المبادئ الأساسية للملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل النتائج؛ ونضع في الاعتبار أيضا أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وينبغي مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد مراعاة تامة.

٦٥ - ونشجع الجهود المستمرة في منتدى التعاون الإنمائي بوصفه الجهة المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة المعنية بإجراء دراسة شاملة لمسائل التعاون الإنمائي الدولي، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

(١٤) انظر القرار ٢٢٢/٦٤.

(١٥) A/63/539، المرفق.

٦٦ - ونرى أن البعد الثقافي مهم للتنمية. ونشجع التعاون الدولي في المجال الثقافي، الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

٦٧ - ونسلم بأن الرياضة، بوصفها وسيلة للتعليم والتنمية والسلام، يمكن أن تعزز التعاون والتضامن والتسامح والتفاهم والإدماج الاجتماعي والصحة على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

٦٨ - ونسلم بأن جميع البلدان بحاجة إلى بيانات كافية ومناسبة من حيث التوقيت وموثوقة ومصنفة، بما في ذلك البيانات السكانية من أجل تصميم البرامج والسياسات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل أفضل. ونلتزم بتعزيز نظمنا الإحصائية الوطنية، بما في ذلك من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بفعالية. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة بذل المزيد من الجهود لدعم بناء القدرات في مجال الإحصاء في البلدان النامية.

٦٩ - ونخطط علما بمبادرة النبض العالمي الهادفة لإعداد بيانات أحدث عهدا وعملية بدرجة أكبر، كجهد مشترك فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تحقيق الأثر السريع وتحليل مواطن الضعف.

الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية القضاء على الفقر المدقع والجوع

٧٠ - نحن نلتزم بالتعجيل بإحراز تقدم من أجل تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك عن طريق:

(أ) معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع مع الإشارة إلى أن للقضاء على الفقر المدقع والجوع أثر مباشر على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى؛

(ب) اعتماد سياسات اقتصادية تطلعية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير المزيد من فرص العمل وتشجيع التنمية الزراعية واتحاد من الفقر؛

(ج) تكثيف الجهود على جميع المستويات للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمات المتعددة، على الفقر والجوع بشكل خاص، عبر ردود علمية شاملة وفعالة وجامعة ومستدامة، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية؛

(د) السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي يوفر فرص عمل وفيرة ويكون مطّردا وشاملا وعادلا، وتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع،

بمن فيهم النساء والشعوب الأصلية والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان الأرياف، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال مبادرات مثل برامج تحسين المهارات والتدريب التقني والتدريب المهني وتنمية المهارات المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة. وينبغي إشراك ممثلي أرباب العمل والعمال بشكل وثيق في هذه المبادرات؛

(هـ) تحسين الفرص المتاحة أمام الشباب للحصول على عمل منتج ولائق من خلال زيادة الاستثمارات في مجال توظيف الشباب، والدعم الفعال لسوق العمل وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك من خلال تهيئة بيئة ملائمة لتسهيل مشاركة الشباب في أسواق العمل، وفقاً للقواعد والالتزامات الدولية؛

(و) اتخاذ الإجراءات المناسبة للتكاتف من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وتعزيز نظم حماية الطفل ومكافحة الاتجار بالأطفال عن طريق إجراءات تشمل تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك تقديم الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج القضاء على الفقر وتعميم التعليم؛

(ز) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة التي تضمن حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما يتفق مع الأولويات والظروف الوطنية، وذلك عبر وضع حد أدنى من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية للجميع؛

(ح) تعزيز الخدمات المالية الشاملة، ولا سيما التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك تيسير الحصول على الائتمان والادخار والتأمين ووسائل الدفع، لجميع شرائح المجتمع، وخاصة النساء والأشخاص الذين هم في أوضاع ضعيفة والذين لا يحصلون عادة على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية، أو لا يحصلون على ما يكفي منها، وكذلك للمشاريع المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ط) تعزيز تمكين ومشاركة النساء الريفيات باعتبارهن عناصر حاسمة في مجال تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وضمان حصولهن، على قدم المساواة مع الرجل، على موارد الإنتاج والأراضي والتمويل والتكنولوجيات والتدريب ووصولهن إلى الأسواق؛

(ي) إعادة تأكيد الالتزام الدولي بالقضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على الغذاء، والإشارة مجدداً، في هذا الصدد، إلى أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات المختصة، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة؛

(ك) تأييد مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام الواردة في إعلان مؤتمر قمة روما بشأن الأمن الغذائي العالمي؛

(ل) تعزيز التنسيق والحوكمة الدوليين في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية، التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصراً رئيسياً، والتأكيد مجدداً أنه من الضروري تحسين الحوكمة العالمية بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة؛

(م) تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين بناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، ولا سيما في البلدان النامية، باعتبار أن السمك مصدر هام للبروتينات الحيوانية للملايين من الناس، وهو عنصر أساسي من عناصر مكافحة سوء التغذية والجوع؛

(ن) دعم إيجاد استجابة شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بما في ذلك عن طريق اعتماد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولاً سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية على المدى القصير والمتوسط والطويل، تتضمن التخفيف من آثار التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية في البلدان النامية. ويمكن لمنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد؛

(س) تشجيع، على جميع المستويات، تهيئة بيئة مؤاتية قوية لتعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في الزراعة في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، والتخطيط لاستغلال الأراضي، وكفاءة إدارة المياه، وتوفير ما يكفي من الهياكل الأساسية الريفية، بما في ذلك الري، وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة وتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق والأراضي، والسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة على المستوى الوطني والدولي؛

(ع) دعم صغار المنتجين، بمن فيهم النساء، من أجل رفع إنتاج طائفة واسعة من المحاصيل التقليدية وغيرها من المحاصيل والماشية، وتحسين وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الائتمانات والمدخلات وبالتالي تعزيز الفرص المتاحة أمام الفقراء لكسب الدخل، ورفع قدرتهم على شراء الأغذية وتحسين سبل معيشتهم؛

(ف) زيادة معدل نمو الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية عبر تعزيز تطوير وتعميم التكنولوجيا الزراعية المستدامة المناسبة والمعقولة التكلفة، وكذلك عبر نقل هذه التكنولوجيات وفقاً لشروط متفق عليها، ودعم البحوث والابتكارات الزراعية والخدمات الإرشادية والتعليم الزراعي في البلدان النامية؛

(ص) زيادة الإنتاج المستدام ورفع مستوى توافر الأغذية ونوعيتها بما في ذلك عن طريق الاستثمار الطويل الأجل، ووصول صغار الملاك من المزارعين إلى الأسواق وحصولهم على الائتمانات والمدخلات، وتحسين التخطيط لاستغلال الأراضي وتنويع المحاصيل وتسويقها وإنشاء الهياكل الأساسية الريفية الكافية، وتعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

(ق) الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في مبادرة لاكويلا لتحقيق الأمن الغذائي العالمي؛

(ر) التصدي للتحديات البيئية على طريق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة مثل نوعية المياه ومدى توافرها، وإزالة الغابات والتصحر، وتردي الأراضي والتربة، والغبار، والفيضانات، والجفاف وأنماط الأحوال الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها ونقص التنوع البيولوجي، وتعزيز تطوير وتعميم تكنولوجيات الزراعة المستدامة المناسبة والمعقولة التكلفة ونقل هذه التكنولوجيات وفقا لشروط متفق عليها؛

(ش) إعادة تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل وللحفاظ على قدراته البدنية والعقلية؛

(ت) بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات الغذائية للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع صعبة من خلال برامج هادفة وفعالة؛

(ث) تسريع وتيرة التقدم المحرز للتغلب على التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد، اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية.

الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

٧١ - نلتزم بإسراع الخطى في إحراز التقدم اللازم بغية تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال أمور منها:

(أ) إعمال حق كل فرد في التعليم، ونؤكد من جديد أن التعليم سيوجه نحو الإنماء التام لشخصية الإنسان وشعوره بكرامته، وسنعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(ب) مواصلة إحراز تقدم نحو هدف تعميم التعليم الابتدائي من خلال البناء على المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي؛

(ج) إزالة الحواجز الكائنة خارج نظم التعليم وداخلها لتوفير فرص التعلم المتكافئة أمام جميع الأطفال، حيث إن المعرفة والتعليم هما عنصران أساسيان من عناصر النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، وكذلك من عناصر تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال مواصلة التأكيد سياسيا على التعليم، والقيام، بدعم من المجتمع الدولي، بتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص، واتخاذ التدابير الملائمة والمحددة الأهداف والمستندة إلى الدلائل، من قبيل إلغاء الرسوم المدرسية، وتوفير الوجبات المدرسية، وكفالة وجود دورات مياه منفصلة لكل من الأولاد البنات، وبعبارة أخرى توفير التعليم الابتدائي أمام جميع الأطفال بحيث يمكنهم الحصول على ذلك التعليم بشكل ميسر وبتكلفة معقولة؛

(د) معالجة الأسباب الجذرية وراء عدم المساواة والتباينات وشن أشكال الاستبعاد والتمييز التي تضر بالأطفال، لا سيما الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، من خلال أمور منها تحسين عملية قيد الأطفال بالمدارس، واستبقائهم فيها، ومشاركتهم في أنشطتها وتحقيقهم للتقدم اللازم، من خلال هيئة وتشغيل نظام تعليمي شامل، ووضع استراتيجيات وسياسات وبرامج محددة الأهداف واستباقية، بما في ذلك نهج قطاعية شاملة، بغرض تشجيع إمكانية الحصول على التعليم وشموله للجميع. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ خطوات إضافية ترمي إلى العمل على نطاق شتى القطاعات بغرض خفض معدلات ترك الدراسة، والتخلف الدراسي، والإخفاق في التعليم، لا سيما بالنسبة للفقراء، وإزالة الفجوة بين الجنسين في التعليم؛

(هـ) كفالة توفير تعليم جيد والتقدم فيه من خلال النظام المدرسي. ويستلزم ذلك إنشاء مدارس ومؤسسات ميسرة للتعلم؛ وزيادة عدد المعلمين، وتحسين قدراتهم من خلال وضع سياسات شاملة للمعلمين تعالج المسائل المتعلقة بالتوظيف والتدريب والاستبقاء، والتطور المهني، والتقييم، وظروف العمل والتعليم، وكذلك وضع المدرسين، من خلال زيادة القدرات الوطنية؛ وتشديد عدد أكبر من الفصول الدراسية، وتحسين حالة مكونات المباني الدراسية وبنيتها الأساسية، وتحسين نوعية المناهج ومحتوياتها، والمواد اللازمة

للتربية والتعليم والتدريس، والاستفادة من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقييم نتائج التعلم.

(و) تعزيز استدامة واستقرار التمويل اللازم لتنظيم التعليم الوطنية، من خلال توفير ميزانيات وطنية كافية للتعليم بغرض تحقيق أمور منها معالجة القيود المتعلقة بالبنية الأساسية والموارد البشرية والجوانب المالية والإدارية. وينبغي دعم تلك النظم من خلال المساعدة الإنمائية والتعاون الدولي بشكل كاف ومستقر لأغراض التعليم، من خلال أمور منها اتباع نهج جديدة وطوعية وابتكارية إزاء تمويل التعليم تكون مكاملة لموارد التمويل التقليدية وليست بديلا عنها؛

(ز) مواصلة تنفيذ البرامج والتدابير الوطنية الرامية إلى القضاء على الأمية في أنحاء العالم كجزء من الالتزامات المقدمة في إطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع^(١٦). الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠ في المنتدى العالمي للتعليم، وفي الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نقر بالإسهام المهم المقدم من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال أمور منها توفير طرائق تربوية مبتكرة في مجال محو الأمية؛

(ح) دعم جهود الحكومات الوطنية الرامية إلى تعزيز قدراتها على التخطيط للبرامج التعليمية وإدارتها، عن طريق إشراك جميع العناصر التي توفر التعليم، بما يتسق مع السياسات والنظم التعليمية الوطنية؛

(ط) تركيز بؤرة الاهتمام بقدر أكبر على التحول من التعليم الابتدائي، والالتحاق بالتعليم الثانوي، إلى التدريب المهني وكذلك التعليم غير الرسمي، والدخول إلى سوق العمل؛

(ي) تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة توفير التعليم الابتدائي كعنصر أساسي من عناصر مواجهة الطوارئ الإنسانية والتأهب لها، مع ضمان حصول البلدان المتضررة، بناء على طلبها، على دعم المجتمع الدولي فيما تبذله من جهود لاستعادة نظم التعليم لديها.

(١٦) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي لمنتدى التعليم العالمي، داكار، بالسنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧٢ - نلتزم بإسراع الخطى في التقدم المحرز لتنفيذ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال أمور منها:

(أ) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٦) ومجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشرة الواردة فيهما، والالتزامات التي قدمناها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٧)، والتزامات وتعهدات الدول الأطراف المقدمة في اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة^(٨)، وكذلك في اتفاقية حقوق الطفل^(٩)؛

(ب) كفالة إمكانية حصول البنات على التعليم ونجاحهن في الدراسة عن طريق إزالة الحواجز وتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى تعليم البنات، من خلال تدابير من قبيل توفير التعليم الابتدائي المجاني، والبيئة الآمنة للدراسة، وتوفير المساعدات المالية من قبيل المنح الدراسية، وبرامج تحويل النقدية؛ وتشجيع السياسات الداعمة الرامية إلى إنهاء التمييز ضد النساء والفتيات في التعليم؛ ورصد معدلات استكمال الدراسة والحضور بغية استبقاء الفتيات في الدراسة حتى مستويات التعليم الثانوي؛

(ج) التمكين للمرأة، ولا سيما المرأة الفقيرة، من خلال أمور منها السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل للمرأة إمكانية الوصول بشكل تام ومتكافئ إلى جميع مستويات التعليم والتدريب، والتدريب المهني ذات الجودة، بما في ذلك التدريب على الجوانب التقنية والتنظيمية والأعمال الحرة، وكذلك الحصول على الخدمات العامة والاجتماعية الكافية بتكلفة معقولة؛

(د) كفالة استفادة المرأة من تدابير السياسات الرامية إلى تهيئة فرص العمل الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وفقا للالتزامات التي قدمتها الدول في إطار اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما يشمل تدابير السياسات الرامية إلى تشجيع أمور منها إمكانية حصول النساء والفتيات، بمن فيهن الأمهات والحوامل، على التعليم الرسمي وغير الرسمي، وفرص متكافئة في مجال العمل وتطوير المهارات، وسد الفجوات في الأجور القائمة بين

(١٧) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95X111.18) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، رقم ٢٠٣٧٨.

(١٩) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، رقم ٢٧٥٣١.

النساء والرجال، والإقرار بعمل المرأة التي لا تتقاضى عليه مقابل، بما في ذلك ما تقدمه من رعاية؛

(هـ) الاستثمار في البنية الأساسية وتكنولوجيات توفير الجهد، لا سيما في المناطق الريفية، بما يفيد النساء والفتيات عن طريق تقليل حجم عبء الأنشطة المنزلية التي يقمن بها، مما يتيح الفرصة أمام الفتيات كي يتمكن من الدراسة، وأمام النساء كي يتمكن من الانخراط في العمل الذاتي، أو المشاركة في سوق العمل؛

(و) اتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين أعداد النساء في جميع عمليات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية ومشاركتهم فيها، من خلال أمور منها الاستثمار في اضطلاع المرأة بالدور القيادي في هياكل وعمليات اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي، وتشجيع اتخاذ الإجراءات التشريعية الملائمة، وهيئة مجال عمل متكافئ أمام الرجال والنساء في المؤسسات السياسية والحكومية، وتكثيف جهودنا الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين النساء والرجال كي يشاركون كأطراف مؤثرة في جميع مستويات عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام؛

(ز) تعزيز القوانين والسياسات والبرامج الوطنية الشاملة الرامية إلى رفع درجة المساءلة والوعي، ومنع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في كل مكان، حيث إن ذلك العنف يقوض تمتعهن التام بجميع حقوق الإنسان، وكذلك كفالة إمكانية وصول المرأة إلى القضاء وتوفير الحماية لها، والقيام على النحو الواجب بالتحقيق مع جميع مرتكبي ذلك العنف ومقاضاتهم ومعاقبتهم بغرض القضاء على الإفلات من العقاب، بما يتفق مع التشريعات الوطنية، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ح) تحسين القدرات الوطنية اللازمة لرصد التقدم المحرز والفجوات القائمة والفرص المتاحة، وتقديم التقارير اللازمة من خلال تحسين إعداد واستعمال البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، من خلال أمور منها الدعم المقدم من المجتمع الدولي؛

(ط) تحسين الأثر الذي تحدثه المساعدة الإنمائية في إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين والتمكين للنساء والفتيات من خلال الأنشطة المحددة الهدف، بما في ذلك بناء القدرات، وكذلك من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعزيز الحوار بين الجهات المانحة والشركاء، مع القيام، حسب الاقتضاء، بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية كفالة توفير التمويل الكافي؛

(ي) تيسير إمكانية حصول المرأة على التمويل الجزئي بتكلفة معقولة، لا سيما الائتمان بالغ الصغر، الأمر الذي من شأنه الإسهام في القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتمكين للمرأة؛

(ك) تشجيع وحماية إمكانية حصول المرأة على القدر الكافي من الإسكان والملكية والأراضي، بما في ذلك الحق في الميراث، وتمكينها من ضمان الحصول على الائتمان، من خلال التدابير الملائمة الدستورية والتشريعية والإدارية؛

(ل) تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً، وكفالة حصولها على الموارد الإنتاجية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الإدارة العامة المراعية للمنظور الجنساني، بغرض كفالة المساواة بين الجنسين في تخصيص الموارد، وبناء القدرات، والمشاركة في المنافع، في جميع القطاعات. بما في ذلك في الحكومتين المركزية والمحلية.

تعزيز الصحة العامة للجميع على الصعيد العالمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧٣ - نلتزم بتسريع عجلة التقدم في مجال تعزيز الصحة العامة للجميع على الصعيد العالمي، بعدة طرق منها ما يلي:

(أ) تحقيق قيم ومبادئ الرعاية الصحية الأولية. بما في ذلك المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية وحصول الجميع على الخدمات والعمل المتعدد القطاعات والشفافية والمساءلة ومشاركة المجتمع والتمكين، كأساس لتعزيز النظم الصحية، ونشير في هذا الصدد إلى إعلان ألما - آتا^(٢٠)؛

(ب) دعم قدرة النظم الصحية الوطنية على تقديم خدمات جيدة للرعاية الصحية وتنسجم بالعدالة، وتشجيع أكبر عدد ممكن على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في مراكز الخدمة، وخاصة لمن هم في أوضاع ضعيفة، من خلال السياسات العامة التي تزيل الحواجز التي تحول دون الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية واستخدامها، ويكمل ذلك دعم البرامج والتدابير والسياسات الدولية التي تتماشى مع الأولويات الوطنية؛

(ج) توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية المجتمعية الشاملة وميسورة التكلفة وتعزيزها لضمان التواصل ابتداء من تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال الرعاية

(٢٠) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية، ألما - آتا، كازاخستان، ٦-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ١٩٧٨).

وإعادة التأهيل مع إيلاء اهتمام خاص للفقراء فرادى وجماعات، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، وذلك بهدف توفير الحماية الصحية للجميع من يحتاجونها؛

(د) تحسين نوعية وفعالية تقديم خدمات الرعاية الصحية، من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية المتكاملة باتباع نهج منسقة على الصعيد القطري وزيادة استخدام المنصات المشتركة، ودمج الخدمات ذات الصلة في القطاعات الأخرى، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية؛

(هـ) تحقيق الالتزام الدولي بدعم الجهود الوطنية في مجال تعزيز النظم الصحية التي توفر نواتج صحية على نحو عادل كأساس لنهج شامل يتضمن التمويل الصحي، وتدريب واستبقاء القوى العاملة الصحية، وشراء الأدوية واللقاحات وتوزيعها، والبنية التحتية، ونظم المعلومات، وتقديم الخدمات؛

(و) تعزيز البنية التحتية الأساسية، والموارد البشرية والتقنية، وتوفير المرافق الصحية من أجل تحسين النظم الصحية وضمان سهولة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، فضلا عن الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار الالتزام بتقليص نسبة السكان الذين لا يحصلون بصورة مستدامة على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ كوسيلة لمكافحة الأمراض المنقولة بواسطة المياه؛

(ز) التأكيد على أهمية النهج المتعددة القطاعات والمشاركة بين الوزارات في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية التي تعتبر حاسمة بالنسبة لتعزيز الصحة وحمايتها، والتأكيد مجددا على أن الحكومات سوف تقوم بالدور المحوري، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل بشأن تقديم الخدمات الاجتماعية، وفي إحراز تقدم نحو ضمان نتائج صحية أكثر إنصافا؛

(ح) تحسين الإدارة الصحية الوطنية، بعدة طرق منها مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، فضلا عن تعزيز الدعم الدولي، حسب الاقتضاء، لضمان استدامة النظام الصحي الوطني وإعداده بشكل جيد وقادر على الاستجابة للتحديات، بما فيها الأزمات والأوبئة؛

(ط) وضع سياسات وإجراءات ملائمة لتعزيز التثقيف الصحي، ومحو الأمية الصحية، بما في ذلك في أوساط الشباب، من أجل التصدي لنقص الوعي بشأن الصحة، وفي

بعض الحالات، الممارسات الضارة التي تحول بخاصة دون وصول النساء والأطفال إلى الخدمات الصحية وضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتباره وسيلة أساسية لمعالجة صحة النساء والفتيات والتصدي لوصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز والمتأثرين بهما؛

(ي) دعم استخدام نظم جمع ورصد وتقييم البيانات الوطنية التي يمكنها تتبع الحصول على خدمات الرعاية الصحية المصنفة حسب نوع الجنس وتوفير التغذية المرتدة السريعة على تحسين فعالية النظم الصحية وجودتها؛

(ك) تعزيز فعالية النظم الصحية والتدخلات التي ثبت جدواها لمواجهة التحديات الصحية المتطورة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض غير المعدية، والإصابات والوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، والأخطار الصحية البيئية والمهنية؛

(ل) استعراض السياسات الوطنية لاستقدام الموظفين وتدريبهم واستبقائهم، ووضع خطط وطنية للقوى العاملة الصحية، على أساس الدروس المستفادة، التي تتصدى لمشكلة نقص العاملين في مجال الصحة وكذلك توزيعهم غير المتكافئ داخل البلدان، بما في ذلك في المناطق النائية والريفية، وفي جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يقوض النظم الصحية في البلدان النامية، ولا سيما النقص في أفريقيا، وفي هذا الصدد إدراك أهمية الإجراءات الوطنية والدولية لتعزيز حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية التي تأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه البلدان النامية في استبقاء العاملين المهرة في مجال الصحة، في ضوء اعتماد مدونة الممارسات الدولية لمنظمة الصحة العالمية بشأن استقدام العاملين في مجال الصحة، وهو أمر يتم الالتزام به طوعا؛

(م) مواصلة تعزيز التعاون الدولي، في جملة أمور، من خلال تبادل أفضل الممارسات في مجال تعزيز النظم الصحية وتحسين الحصول على الأدوية وتشجيع تطوير التكنولوجيا ونقلها بشروط متفق عليها، وإنتاج أدوية مأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة بأسعار معقولة، وتعزيز إنتاج الأدوية المبتكرة، والأدوية غير المحددة الملكية، واللقاحات، وغيرها من السلع الصحية، وتدريب العاملين في مجال الصحة واستبقائهم والعمل على ضمان أن التعاون والمساعدة الدوليين، وبصفة خاصة التمويل الخارجي، أصبحا أكثر قابلية للتنبؤ بهما، ومنسقين بشكل أفضل وأكثر اتساقا مع الأولويات الوطنية لبناء القدرات وتوجيهها إلى البلدان المتلقية بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

(ن) تشجيع إجراء المزيد من البحوث والتطوير، وتبادل المعارف، وتوفير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة، بما في ذلك من خلال تسهيل حصول جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، عليها بأسعار معقولة؛

(س) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات الصحية، وتشجيع تطوير تكنولوجيات جديدة ميسورة التكلفة وتطبيقها، على نحو مبتكر، وتطوير لقاحات وأدوية جديدة وميسورة التكلفة تحتاجها على وجه الخصوص البلدان النامية؛

(ع) الترحيب باستراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل، التي يضطلع بها ائتلاف واسع من الشركاء، لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تخفيض عدد الوفيات النفاسية وحديثي الولادة والأطفال تحت سن الخامسة، تخفيضاً كبيراً كمسألة ملحة، عن طريق تكثيف الجهود لوضع مجموعة متكاملة من التدخلات الشديدة الأثر ذات الأولوية، وتضافر الجهود في قطاعات مثل الصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمياه والمرافق الصحية، والحد من الفقر، والتغذية؛

(ف) الترحيب أيضاً بمختلف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها تلك التي يُضطلع بها على الصعيد الثنائي ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية في قطاعات مثل الصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والطاقة، والمياه، والمرافق الصحية، والحد من الفقر، والتغذية، كوسيلة لخفض الوفيات النفاسية وحديثي الولادة والأطفال تحت سن الخامسة.

الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية خفض وفيات الأطفال

٧٤ - نلتزم بالتعجيل بإحراز تقدم من أجل تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق المعالجة المتكاملة لأمراض الطفولة، ولا سيما التدابير الرامية إلى معالجة ومنع الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال، بما فيها وفيات حديثي الولادة والأطفال، ومن هذه الأسباب، على سبيل المثال لا الحصر، الالتهاب الرئوي، والإسهال، والملاريا، وسوء التغذية، والتي يمكن تحقيقها عن طريق وضع وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية مناسبة تهدف إلى بقاء الطفل، واتخاذ تدابير وقائية قبل الولادة، وقرّبها وبعدها، وإعطاء اللقاحات والتحصين والعمل على ضمان أن تكون الأدوية والمستحضرات الطبية والتكنولوجيات الطبية متاحة وميسورة التكلفة؛ وبالإضافة إلى ذلك،

يمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين التغذية، بما فيها التغذية قبل الولادة، فضلا عن تعزيز القيام بتدخلات صحية محددة، ومنها الرعاية لحالات الوضع في الحالات الطارئة، وتوفير عناصر مدربة للإشراف على الولادة، للحد من وفيات الأمهات والأطفال. وسيظل الدعم الدولي للجهود الوطنية بما في ذلك الموارد المالية عنصرا رئيسيا في هذا الصدد؛

(ب) المثابرة على تحقيق نجاحات كبيرة في برامج الوقاية والتلقيح، وزيادة عددها، لتشكيل إحدى أكثر السبل فعالية في تخفيض وفيات الأطفال، بما في ذلك حملات التلقيح ضد الحصبة، وشلل الأطفال، والكزاز، والسل، من خلال ضمان التمويل الكافي، والالتزام السياسي، والتنفيذ الواعي لمراقبة الأنشطة، وخاصة في البلدان ذات الأولوية؛

(ج) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين تغذية الأطفال من خلال مجموعة متكاملة من التدخلات والخدمات الأساسية، ولا سيّما الحصول على طعام مغذٍ، ومكملات مناسبة، والوقاية من أمراض الإسهال، والمعالجة المبكرة لها، وتوفير المعلومات عن الرضاعة الطبيعية الخالصة، وعن معالجة سوء التغذية الشديد الحدة، ودعمهما؛

(د) الحفاظ على التقدم المحرز فيما يتعلق بمكافحة الملاريا وتوسيع نطاق استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية؛

(هـ) تعزيز مكافحة ذات الالتهاب الرئوي والإسهال من خلال زيادة استخدام تدابير وقائية وعلاجية فعالة للغاية ثبتت نجاعتها، فضلا عن استخدام وسائل جديدة، مثل استخدام لقاحات جديدة تكون ميسورة التكلفة حتى في أفقر البلدان؛

(و) مضاعفة الجهود، بما في ذلك التوعية، للتطرق إلى ما لتعزيز فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، والتغطية بالمرافق الصحية، والعناية بالنظافة الشخصية، بما في ذلك غسل اليدين بالصابون، من تأثير حاسم على الحد من معدل وفيات الأطفال كنتيجة أمراض الإسهال؛

(ز) العمل على ضمان أن يولد الجيل القادم خاليا من فيروس نقص المناعة البشرية من خلال توفير تغطية موسعة ودائمة بالخدمات اللازمة لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتحسين نوعيتها، وكذلك زيادة فرص الحصول على الخدمات العلاجية للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية تحسين صحة الأمهات

٧٥ - نلتزم بالتعجيل بإحراز تقدم من أجل تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لإعمال حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛

(ب) معالجة مسائل الصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل، بما في ذلك صحة حديثي الولادة، على نحو شامل، بطرق منها توفير الرعاية قبل الولادة في خدمات تنظيم الأسرة، وتوفير عناصر مدربة للإشراف على الولادة، وتوفير الرعاية الطارئة أثناء الولادة وللطفل حديث الولادة، وأساليب الوقاية من العدوى والأمراض المنقولة جنسياً، مثل فيروس نقص المناعة البشرية، ومعالجتها، وفي إطار نظم صحية معززة تقدم خدمات رعاية صحية متكاملة سهلة المنال وميسورة التكلفة، تشمل الرعاية الوقائية والسريية المجتمعية؛

(ج) الاعتماد على نهج فعالة متكاملة ومتعددة القطاعات، ونؤكد على ضرورة توفير وصول جميع المواطنين إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك، إدماج خدمات تنظيم الأسرة، والصحة الجنسية، والرعاية الصحية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛

(د) اتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة لمعالجة الأسباب الجذرية المترابطة لوفيات الأمهات واعتلاهن، مثل الفقر، وسوء التغذية، والممارسات الضارة، والافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية الملائمة والسهلة المنال، والمعلومات والتعليم، وعدم المساواة بين الجنسين، وإيلاء اهتمام خاص للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

(هـ) كفالة اطلاع جميع النساء والرجال والشباب على معلومات عن أوسع نطاق ممكن من الطرق المقبولة الآمنة والفعالة والميسورة التكلفة لتنظيم الأسرة وكيفية اختيار تلك الطرق؛

(و) التوسع في توفير الرعاية الشاملة أثناء الوضع وتعزيز دور مقدمي الرعاية الصحية المهرة، بمن فيهم القابلات والممرضات، عن طريق تدريبهن واستبقائهن، من أجل الاستفادة الكاملة من طاقتهن بوصفهن مقدمات خدمات رعاية صحية للأمهات موثوق بهن، وكذلك التوسع في تنظيم الأسرة في المجتمعات المحلية، وتوسيع نطاق التدريب الرسمي

وغير الرسمي في مجال رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة، ورفع مستواه، لجميع مقدمي خدمات الرعاية الصحية، والمرشدين الصحيين، ومديري الصحة، بما في ذلك التدريب في مجال التواصل بين الأشخاص وتقديم المشورة.

الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية مكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

٧٦ - نتعهد بدفع عجلة التقدم بغية تحقيق الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية بطرق منها:

(أ) مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخدمات العلاج والرعاية والدعم كخطوة أساسية لتحقيق الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية وكمساهمة في بلوغ الأهداف الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تكثيف جهود الوقاية بدرجة كبيرة وتعزيز الحصول على العلاج من خلال رفع مستوى البرامج المنسقة تنسيقاً استراتيجياً والرامية إلى الحد من ضعف الأشخاص الأكثر احتمالاً أن يتعرضوا للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والجمع بين التدخلات الطبية البيولوجية والسلوكية والاجتماعية والهيكليّة، ومن خلال تمكين النساء والمراهقات من أجل تعزيز قدرتهن على حماية أنفسهن من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي أن تراعي برامج الوقاية الظروف المحلية والأخلاقيات والقيم الثقافية بما يشمل الإعلام والتثقيف والاتصال وبلغات تفهمها المجتمعات المحلية أكثر من غيرها وعلى نحو يحترم الثقافات، وأن ترمي إلى التخفيف من أنماط السلوك التي تتسم بالمخاطرة وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول، بما في ذلك الامتناع عن ممارسة الجنس والإخلاص؛ وتوسيع نطاق الحصول على السلع الأساسية ومنها الرفالات الذكورية والأنثوية ومعدات الحقن المعقمة؛ وبذل جهود التخفيف من الأضرار المتصلة بتعاطي المخدرات؛ وتوسيع نطاق الحصول على المشورة والفحص بشكل طوعي وسري؛ وتوفير إمدادات الدم الآمنة والعلاج المبكر والفعال للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والعمل على تعزيز السياسات التي تكفل الوقاية الفعالة والإسراع في إجراء المزيد من البحث والتطوير لاستحداث أدوات جديدة للوقاية، بما في ذلك مبيدات الميكروبات واللقاحات؛

(ج) التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من منظور إنمائي، مما يتطلب شبكة وطنية من المؤسسات السليمة والعملية واستراتيجيات متعددة القطاعات في مجال الوقاية والرعاية والدعم، والتصدي لوصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز والتمييز ضدهم وتعزيز الإدماج الاجتماعي ورد الاعتبار وزيادة المشاركة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية فضلا عن بذل الجهود الوطنية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين به وتدعيم الجهود الرامية إلى القضاء على انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل؛

(د) بناء شراكات استراتيجية جديدة لتدعيم وتقوية الروابط بين المبادرات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والمبادرات الأخرى ذات الصلة بالصحة والتنمية، والقيام إلى أقصى قدر ممكن، وبفضل التعاون الدولي والشراكات الدولية، بتوسيع نطاق القدرة الوطنية على تنفيذ برامج شاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، فضلا عن توفير أنواع جديدة وأكثر فعالية من العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بطرق تعزز النظم الاجتماعية والصحية الوطنية القائمة واستخدام برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية كأساس لزيادة توفير الخدمات. والتعجيل، في هذا الصدد، بالإجراءات اللازمة لإدماج المعلومات والخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في برامج الرعاية الصحية الأولية، والصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي وصحة الأم والطفل، والعلاج من السل وفيروس التهاب الكبد C والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وتوفير الرعاية للأطفال المصابين أو اليتامى أو المعرضين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن التغذية والتعليم الرسمي وغير الرسمي؛

(هـ) التخطيط للاستدامة الطويلة الأجل، بما في ذلك مواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على أنواع أدوية من الجيلين الثاني والثالث لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل؛

(و) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان المتضررة بهدف التصدي للإصابة المتزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، فضلا عن مرض السل ذي المناعة من الأدوية المتعددة والشديد المقاومة للأدوية بطرق منها الكشف المبكر لجميع أشكال مرض السل؛

(ز) مواصلة الجهود والبرامج الوطنية، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل التصدي للتحديات التي يمثلها مرض الملاريا من خلال تدعيم الاستراتيجيات الفعالة للوقاية والتشخيص والعلاج بطرق منها كفاءة إمكانية الحصول على أدوية ميسورة التكلفة وفعالة وعالية الجودة وأدوية لا تحمل اسم تجاري وكفاءة توافرها، ويشمل ذلك العلاج المركب المكون أساسا من مادة أرتيميسينين، وإحراز تقدم في استخدام الناموسيات المتينة المعالجة بمبيدات الحشرات لمكافحة الملاريا، والبحوث الجارية للإنتاج السريع للقاحات الملاريا؛

(ح) تجديد الجهود الرامية إلى الوقاية من أمراض المناطق المدارية المهملة ومعالجتها، وخدمات الوقاية من الملاريا والسل ومعالجتهما بطرق منها تحسين النظم الوطنية للمعلومات الصحية وتعزيز التعاون الدولي والإسراع في إجراء المزيد من البحث والتطوير واستحداث لقاحات وأدوية جديدة واعتماد استراتيجيات شاملة للوقاية؛

(ط) الاضطلاع بإجراءات متضافرة واستجابة منسقة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بغية التصدي بصورة ملائمة للتحديات الإنمائية والتحديات الأخرى التي تطرحها الأمراض غير المعدية، لا سيما أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض السرطانية وأمراض الجهاز التنفسي والسكري، والعمل على تحقيق نجاح لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى في عام ٢٠١١؛

(ي) تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم، وتقوية مكافحة الملاريا والسل وغيرهما من الأمراض بطرق منها توفير التمويل الكافي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومن خلال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وتدعيم آليات التمويل الابتكارية، حسب الاقتضاء، والمساهمة في استدامة التصدي للفيروس في الأجل الطويل.

الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية كفالة الاستدامة البيئية

٧٧ - نتعهد بدفع عجلة التقدم نحو تحقيق الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية بطرق منها:

(أ) مواصلة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وفقا للمبادئ^(٢١) الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ومع مراعاة قدرات كل من البلدان، وذلك بهدف تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، فضلا عن التصدي للتحديات الجديدة والناشئة؛

(ب) مواصلة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال أطر التخطيط المتسق والشامل المملوكة وطنيا، واعتماد تشريعات وطنية، بما يتماشى مع الظروف الوطنية،

(٢١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

والقدرة الملائمة على التنفيذ؛ ودعم البلدان النامية في هذا الصدد من أجل بناء القدرات وتوفير الموارد المالية؛ وتعزيز تطوير ونشر التكنولوجيا المستدامة الملائمة والميسورة التكلفة، ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

(ج) دعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا^(٢٢)، بواسطة العمل المتضافر للمجتمع الدولي من خلال التصدي لأسباب التصحر وتدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة وما يترتب عليهما من آثار في الفقر، بما يتماشى مع المواد ١ و ٢ و ٣ من الاتفاقية ومع مراعاة الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، ودعم تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بطرق منها التعاون الإقليمي، وتعبئة الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها؛

(د) تعزيز الالتزام والعمل السياسيين على جميع المستويات من أجل التنفيذ الفعال للأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها بغية الحد من فقدان الغطاء الخرجي وتحسين معيشة أولئك الذين يعتمدون على الغابات من خلال استحداث نهج شامل أكثر فعالية لتمويل الأنشطة^(٢٣)، ومشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين وغيرها من الأطراف المؤثرة المعنية، وتشجيع الحوكمة الرشيدة على المستويين الوطني والدولي، وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتهديدات التي تشكلها الأنشطة غير المشروعة؛

(هـ) مواصلة السعي إلى تنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي^(٢٤) تنفيذاً فعالاً ومتسقاً، والتصدي للفجوات في التنفيذ، عند الاقتضاء، بطرق منها الوفاء بالتزامات الحد من معدل فقدان التنوع البيولوجي بدرجة كبيرة من خلال القيام بجملة أمور منها صون وحفظ المعارف، وابتكارات وممارسات المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين؛ ومواصلة بذل الجهود الجارية الرامية إلى وضع نظام دولي بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها والتفاوض عليه. وتتطلع إلى نتيجة ناجحة للاجتماع العاشر للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المقرر عقده في ناغويا باليابان في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر؛

(٢٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، رقم ٣٣٤٨٠.

(٢٣) وفقاً للولاية الواردة في القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة المعني بالغابات، انظر E-2009/118-E/CN.18/SS/2009/2، الفصل الأول، باء، الفقرة ٣.

(٢٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

(و) دعم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، فضلاً عن تعزيز الحصول على خدمات الطاقة المستدامة الحديثة الميسورة التكلفة والتي يعول عليها؛ وتعزيز القدرات الوطنية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، حسب الاقتضاء، بفضل التعاون الدولي في هذا الميدان، ومن خلال تشجيع تطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة المستدامة الملائمة والميسورة التكلفة، ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

(ز) التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الأساسي الدولي والمشارك بين الحكومات للتفاوض على الاستجابة العالمية لتغير المناخ. ودعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة للتصدي لتغير المناخ وفقاً للمبادئ المشتركة ولكن المتفاوتة وقدرات كل من البلدان والتطلع إلى نتيجة ناجحة وطموحة للدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف والتي تعد كذلك اجتماع الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو والمقرر عقدهما في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في كانكون، بالمكسيك؛

(ح) مواصلة تعزيز الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية من خلال إعطاء الأولوية لاستراتيجيات المياه والمرافق الصحية المتكاملة بما يشمل تجديد وتحسين وصيانة الهياكل الأساسية، بما في ذلك أنابيب الإمداد بالمياه وشبكات المرافق الصحية، فضلاً عن تعزيز الإدارة المتكاملة للمياه في التخطيط الوطني، ومن خلال استقصاء طرق ابتكارية لتحسين عملية تتبع ورصد نوعية المياه؛

(ط) تعزيز النظم المتكاملة لإدارة الفضلات في إطار شراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين وبدعم تكنولوجي ومالي دولي، حسب الاقتضاء؛

(ي) مضاعفة الجهود الرامية إلى سد الفجوة في خدمات الصرف الصحي من خلال توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على مستوى القاعدة، تدعمها إرادة سياسية قوية ومشاركة متزايدة من جانب المجتمعات المحلية وفقاً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعزيز تعبئة وتوفير الموارد التكنولوجية والمالية الكافية والدراية التقنية للبلدان النامية لبناء قدراتها من أجل زيادة تغطية المرافق الصحية، لا سيما من أجل الفقراء، مع الإشارة في هذا الصدد، إلى

الجهود العالمية المبذولة لتنفيذ مبادرة "مرافق صحية مستدامة: حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥"؛

(ك) العمل من أجل إيجاد مدن خالية من الأحياء الفقيرة، بما يتجاوز الأهداف الحالية، من خلال الحد من عدد سكان الأحياء الفقيرة وتحسين حياتهم، بدعم من المجتمع الدولي، وذلك بإعطاء الأولوية لاستراتيجيات التخطيط الحضري الوطنية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وتعزيز تكافؤ حصول سكان الأحياء الفقيرة على الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والمياه والمرافق الصحية، والمأوى المناسب، وتعزيز التنمية الريفية والحضرية المستدامة؛

(ل) اتخاذ تدابير من أجل كفالة الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك الأرصد السميكية التي تسهم في جهود تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر بطرق منها اتباع نهج تراعى فيها النظم الإيكولوجية في إدارة المحيطات، ومن أجل التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ في البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري؛

(م) توفير الدعم لجهود البلدان من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الهشة للجبال، بوصفها مصدرا هاما للمياه العذبة ومستودعات للتنوع البيولوجي الغني، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

(ن) تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وفقا لخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة خطة جوهانسبرغ التنفيذية؛

(س) تعزيز تنسيق أفضل بين المؤسسات الوطنية والمحلية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الاستثمارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛

(ع) العمل على تحقيق نجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠.

الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٧٨ - نلتزم بتسريع عجلة التقدم من أجل تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بسبل من بينها:

(أ) الإسراع في الجهود المبذولة من أجل الإنجاز والتنفيذ الكامل للالتزامات القائمة المتعلقة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) دعم تنفيذ البلدان النامية لاستراتيجيات إنمائية وطنية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بسبل من بينها الدعم الخارجي التقني والمالي، وذلك من أجل المضي في تعزيز النمو الاقتصادي والتصدي للتحديات المتزايدة التي تطرحها تأثيرات الأزمات المتعددة وكذلك العوائق الهيكلية الطويلة الأجل؛

(ج) الاعتراف بأن الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية تتطلب مساهمة متبادلة؛

(د) تعزيز الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية بغية هئية بيئة عالمية داعمة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) تعزيز تمويل التنمية في مجالات تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية، والتعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية، والديون والمسائل المنهجية عن طريق الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الدول في توافق آراء مونتريري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وأعيد التأكيد عليها في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٥)، وسائر النتائج ذات الصلة لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة، مما يوسع من القدرة المالية من أجل تمويل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية هو أمر أساسي، بما في ذلك الالتزامات التي قطعتها الكثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك هدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً. وكي تفي البلدان المانحة بالجدول الزمني الخاصة بها المتفق عليها، ينبغي لها اتخاذ كافة التدابير الضرورية والملائمة لرفع معدل صرف المعونة من أجل الوفاء بالتزاماتها القائمة. ونحث هذه البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل جهوداً إضافية ملموسة صوب تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، أن تقوم بذلك، بما في ذلك الهدف المحدد المتمثل في تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من

الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً، تماشياً مع برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٨)، وفقاً لالتزاماتها. ومن أجل البناء على التقدم المحرز على طريق كفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا نشدد على أهمية الحكم الديمقراطي، وتحسين الشفافية والمساءلة، والإدارة القائمة على النتائج. ونشجع بقوة جميع الجهات المانحة أن تضع، على وجه السرعة، جداول زمنية إرشادية متحركة تبين الكيفية التي تهدف بها هذه الجهات بلوغ أهدافها، وفقاً لعملية تخصيص اعتمادات الميزانية لكل منها. ونشدد على أهمية تعبئة دعم محلي أكبر في البلدان المتقدمة النمو من أجل الوفاء بالتزاماتها، بسبل من بينها توعية الجمهور، وإتاحة البيانات بشأن مدى فعالية المعونة وإظهار النتائج الملموسة؛

(ز) إحراز تقدم سريع للوفاء بالتزامات الكبيرة التي قطعتها الجهات المانحة في إجماع غلين إيغلز وغيرها بزيادة المعونة عن طريق وسائل متنوعة. ويساورنا القلق من أنه بالمعدل الحالي فإنه لن يتم تحقيق الالتزام بمضاعفة المعونة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠؛

(ح) استكشاف آليات تمويلية جديدة ومبتكرة وتعزيز الآليات القائمة وتوسيع نطاقها، حسب الاقتضاء، نظراً لما تنطوي عليه من إمكانية للإسهام في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى تعبئة الموارد المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها، والتي من شأنها أن تُكمل المصادر التقليدية للتمويل، ولكن لا تحل محلها، وأن يتم صرفها وفقاً لأولويات البلدان النامية وألا تثقل عليها بأكثر مما يجب. ونلاحظ أن العمل الجاري في هذا الصدد، بما في ذلك الذي يضطلع به الفريق الرائد بشأن التمويل المبتكر للتنمية وكذلك فرقة العمل المعنية بالمعاملات المالية الدولية من أجل التنمية، وفرقة العمل المعنية بالتمويل المبتكر من أجل التعليم؛

(ط) تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والفسحة المالية، بسبل من بينها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب، وزيادة كفاءة هذه النظم، وتوسيع القاعدة الضريبية، والمكافحة الفعالة للتهرب من دفع الضريبة ولهروب رأس المال. وكل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، إلا أنه من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتعزيز التعاون والمشاركة الدوليين في تناول المسائل الضريبية على الصعيد الدولي. ونتطلع إلى صدور التقرير المقبل للأمين العام الذي يدرس مسألة تعزيز الترتيبات المؤسسية لتشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

(ي) تنفيذ تدابير لإيقاف التدفقات المالية المحظورة على كافة الأصعدة، وتعزيز ممارسات الإفصاح والتشجيع على الشفافية في المعلومات المالية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز

الجهود الوطنية والمتعددة الجنسيات الرامية لمعالجة هذه المسألة هو أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدراتها. وينبغي تنفيذ المزيد من التدابير للحيلولة دون نقل أصول مسروقة إلى خارج البلاد، والمساعدة في استعادة هذه الأصول وإرجاعها، وخاصة إلى بلدان المنشأ الخاصة بها، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(١٣)؛

(ك) الدعم الكامل لوضع نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف والشفافية، والمضي في ذلك، عن طريق، جملة أمور، منها العمل على وجه السرعة من أجل التوصل إلى نتائج برنامج الدوحة الإنمائي^(٢٥) للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، تكون متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية، وذلك من أجل أن تتحقق الاستفادة للجميع ومن أجل الإسهام في إدماج البلدان النامية في النظام، مع التسليم بأهمية إحراز تقدم في المجالات الرئيسية الواردة في برنامج الدوحة الإنمائي التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وإعادة التأكيد على أهمية المعالجة الخاصة والتفضيلية المشار إليها فيها؛

(ل) التأكيد على الأهمية الحاسمة لرفض سياسة الحماية الجمركية وعدم الانكفاء على الذات في الأوقات التي يسودها عدم اليقين المالي، مع مراعاة أهمية التجارة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛

(م) تنفيذ نظام لوصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥^(٢٦)؛

(ن) المضي قدماً في تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة، بسبل من بينها الإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل أقل البلدان نمواً، للمساعدة في تعزيز وتحسين القدرات التجارية والإمكانيات التنافسية الدولية للبلدان النامية من أجل كفاءة الإنصاف في الفوائد المستمدة من زيادة الفرص التجارية ودعم النمو الاقتصادي؛

(س) تعزيز التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي نظراً لما يكتسبه مواصلة إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أهمية حاسمة لتحقيق المنافع الإنمائية الكبيرة، والنمو وفرص العمل، ولتوليد الموارد؛

(٢٥) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٢٦) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC والمتاحة على الموقع الشبكي <http://docsonline.wto.org>.

(ع) الوفاء في برنامج الدوحة الإنمائي بالتعهد الذي قطعه في عام ٢٠٠٥ أعضاء منظمة التجارة العالمية لكفالة العمل بصورة موازية في مجال الزراعة على إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات، وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل والتي ستستكمل بحلول نهاية ٢٠١٣؛

(ف) مساعدة البلدان النامية في كفالة القدرة على تحمل الدين في المدى الطويل عن طرق تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبئها وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، مع الإشارة أيضاً إلى أن البلدان النامية يمكن أن تسعى إلى التفاوض، كملاذ أخير، على أساس كل حالة على حدة وعن طريق الأطر القائمة، بشأن اتفاقات لوقف الديون مؤقتاً بين الدائنين والمدينين، وذلك للتخفيف من الآثار العكسية للأزمة، وتثبيت التطورات السلبية للاقتصاد الكلي؛

(ص) النظر في وضع نُهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية استناداً إلى الأطر والمبادئ القائمة، والمشاركة الواسعة النطاق للدائنين والمدينين، ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية، واضطلاع مؤسسات بريتون وودز بدور هام، والترحيب، في هذا الصدد، بمساهمة جميع البلدان في المناقشات الجارية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتديات الأخرى بشأن الحاجة إلى إطار أكثر تنظيماً للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار، وتهيب بجميع البلدان أن تقوم بذلك؛

(ق) زيادة الشراكات مع المؤسسات التجارية لتحقيق نتائج إنمائية إيجابية عن طريق حشد موارد القطاع الخاص التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ر) التأكيد من جديد على الحق في الاستفادة القصوى من الأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق TRIPS)^(٢٧)، وفي إعلان الدوحة المتعلق بهذا الاتفاق وبالصحة العامة^(٢٨)، وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن تنفيذ اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

(٢٧) انظر الصكوك القانونية التي تحتوي على نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي جرت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشور أمانة الجات، رقم المبيع 7-1994/GATT).

(٢٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN (01)/DEC/2. والمتاحة على الموقع الشبكي <http://docsonline.wto.org>.

والصحة العامة^(٢٩)، وبعد إتمام إجراءات القبول الرسمية، بتعديلات المادة ٣١ من الاتفاق^(٣٠)، التي توفر المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما لتعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية، والتشجيع على تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد. وندعو أيضاً إلى القيام على نطاق واسع وبسرعة، بقبول تعديل المادة ٣١ من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية كما اقترحه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥^(٣١)؛

(ش) تعزيز الدور الاستراتيجي للعلوم والتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والابتكارات في المجالات ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الإنتاجية الزراعية، وإدارة المياه والمرافق الصحية، والطاقة والأمن، والصحة العامة. وهناك حاجة إلى تحسين القدرة على الابتكارات التكنولوجية بقدر كبير في البلدان النامية، وثمة حاجة ملحة لأن يقوم المجتمع الدولي بتيسير توافر التكنولوجيات السليمة بيئياً وما يناظرها من دراية عن طريق تعزيز تطوير تكنولوجيا ملائمة ومعقولة الكلفة ومستدامة ونشرها، ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها، لتعزيز الابتكارات والقدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير؛

(ت) تعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص بهدف سد الثغرات الكبيرة الباقية في إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفيرها بأسعار معقولة في جميع البلدان وفئات الدخل، بما في ذلك عن طريق تحسين نوعية البنية التحتية القائمة للاتصالات السلكية واللاسلكية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، لدعم المزيد من التطبيقات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة القدرة على الاتصال وإمكانية الوصول إلى الابتكارات والتطورات والاستثمار فيها بقدر كبير، والاستخدام الفعال للتطبيقات المبتكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الإدارة الإلكترونية؛ والتشجيع في هذا المجال على مواصلة وضع صندوق التبرعات للتضامن الرقمي قيد التشغيل؛

(ث) تعزيز التعاون بين البلدان المرسل والمرسل إليه المتلقيّة لخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات، ولا سيما تعزيز الظروف التي تتيح إجراء التحويلات بصورة أقل تكلفة وأسرع وأوفر أماناً، وهو ما يمكن أن يساهم في الجهود الوطنية من أجل التنمية.

(٢٩) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/450 و Corr.1. والمتاحة على الموقع الشبكي <http://docsonline.wto.org>.

(٣٠) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WT/L/641. والمتاحة على الموقع الشبكي <http://docsonline.wto.org>.

المثابرة في العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧٩ - نطلب إلى الجمعية العامة أن تواصل استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس سنوي، ويشمل ذلك تنفيذ هذه الوثيقة الختامية. ونطلب إلى رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة تنظيم مناسبة خاصة في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٠ - ونؤكد من جديد على الدور الذي أناطه كل من ميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة الرئيسية للتنسيق واستعراض السياسات والحوار المتعلق بالسياسات والتوصيات بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما عن طريق الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. ونتطلع للاستعراض المقبل لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال انعقاد الدورة الحالية للجمعية.

٨١ - نطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥ وتقديم التوصيات في تقاريره السنوية، حسب الاقتضاء، لاتخاذ المزيد من الخطوات الرامية إلى المضي قدماً بخطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.